مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

أثر ملتقيات الاستثمار السياحي
على تنمية السياحة والناتج المحلي الإجمالي في سورية

الدكتور محمد عكروش*
الدكتور صطوف شيخ حسين**
علاء الدين محسن زهيري***

(تاريخ الإيداع 18 / 1 / 2011. قُبِل للنشر في 15 / 6 / 2011)

□ ملخّص □

إن إدراك الحكومة السورية لأهمية القطاع السياحي، لما يتميز به من مقومات طبيعية وتراثية، جعل سورية في مقدمة دول المنطقة التي يستحوذ فيها هذا القطاع على اهتمام كبير، من خلال التعريف بمزاياه وخصائصه، حيث سعت الجهات الحكومية ذات الصلة إلى خلق صيغ جديدة للترويج السياحي والكفيلة بتدعيم الاستثمار في المشروعات السياحية، ومن أهم هذه الصيغ ملتقيات الاستثمار السياحي التي بدأت بشكل دوري ومنتظم منذ العام (2005) وأسهمت إلى حد فاعل في التعريف بالبيئة المناسبة والبنية التحتية المناسبة للسياحة السورية وبالمنتج السياحي السوري الغني والمتنوع، وهذا ما كان له أثر إيجابي مباشر في الاقتراب من تحقيق التوازن بين العرض والطلب السياحي ورفد خزينة الدولة، وزيادة فرص العمل المتاحة، ونمو حصة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي فإن هذا الاهتمام الحكومي واسع النطاق بالترويج والاستثمار السياحي في ظل الوعي بضرورة تنويع وإغناء المنتجات السياحية، أسهم من جهة في إغناء العرض السياحي وأدى من جهة أخرى إلى تخفيف سمة الموسمية عن السياحة السورية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، المنتج السياحي، العرض والطلب السياحي، التنمية الاقتصادية.

* أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** مدرس – كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – كلية الاقتصاد– قسم الإحصاء (السكان والتنمية)– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

The Influence of the Touristic Investment Meetings on the Development of Tourism and the GDP in Syria

Dr. Mohamed Akroush[*]
Dr. Sattouf Sheikh Hussein[**]
Alaa El-dinZouhiri[***]

(Received 18 / 1 / 2011. Accepted 15 / 6 / 2011)

□ ABSTRACT □

The realization of the Syrian Government of the tourism sector makes of Syria a developed country in the region due to the natural and heritage factors in addition to the interest in this sector. Syria has defined its merits and characteristics. The concerned governmental bodies have initiated to create new models in promotion and support of investment in tourist projects. Most important of those models has started periodically and regularly since 2005. The Syrian concerned bodies have participated a great deal in introducing the suitable environment and infrastructure in tourism in Syria and the GDP in Syrian tourism which is very rich and variable .This has had a direct positive impact in reaching the balance between the demand and the offer in tourism. This will certainly tribute the treasury of the Syrian State with new funds and shall definitely increase creation of job vacancies .Moreover, the portion of the tourism will grow in the DGP.

Consequently, the wide-band governmental interest in promotion and investment of tourism comes from the realization of the importance of enriching the tourist products. In turn, this has enriched the tourist offering and decreased the aspect of seasonal Syrian tourism.

Keywords: Tourist investment , economic development, tourist product , tourist offer and demand

[*]**Associate Professor, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[**]**Assistant Professor, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

[***]**Postgraduate Student, Department oF Population and Development, Department of Static, Tishreen Univesrsity, Syria.**

مقدمة:

شهد الاستثمار السياحي في سورية تطوراً نوعياً وكمياً واضحاً، وخاصة بعد العام /2005/،حيث كان للعقود السياحية المبرمة من خلال ملتقيات سوق الاستثمار السياحي أثرٌ ايجابيٌّ فاعلٌ، والتي تجاوزت قيمة استثماراتها السياحية قيد الإنشاء خلال الفترة (2005–2007) وتلك المتوقع إنجازها حتى نهاية عام (2010) حوالي ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون دولار، فيما تجاوزت قيمة الاستثمارات السياحية للمنشآت العاملة في الخدمة ثلاثة مليارات وتسعمائة مليون دولار.[1]

إن هذا التطور لم يكن ليتحقق لولا وعي الحكومة السورية لأهمية القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني، التي قامت بإصدار جملة من القرارات والأنظمة التي من شأنها جعل الاستثمارات السياحية في سورية أكثر تنافسية بالمقارنة مع الاستثمارات الدولية، إضافة إلى صيغة ملتقيات سوق الاستثمار السياحي وآليات تنفيذها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن مقومات السياحة السورية المتنوعة والكثيرة والتي جعلت من سورية محط اهتمام عربي ودولي، حيث أدى سعي وزارة السياحة السورية لتحفيز الطلب السياحي إلى ارتفاع نسبة السياح السنوية الوسطية من (8.3%) في التسعينات، إلى (16%) في الفترة (2000، 2004) في الوقت الذي تطور فيه عدد الأسرة الفندقية في نفس الفترة بنسبة (4%). [2]

لذا تتركز مشكلة البحث على موضوع التوازن بين العرض والطلب الذي يتطلب وضع صيغ جديدة تكفل جذب استثمارات سياحية تؤمن الاستجابة لمتطلبات زيادة عدد السياح، وفي النتيجة تنعكس إيجاباً على مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث وأهدافه:

في ظل ضعف المنطقة العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عموماً، على الرغم من الجهود التي تبذلها هذه الدول من خلال منحها حوافز وإعفاءات، إلا أن نصيبها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ما زال ضئيلا. [3]

لذلك كان على الدول العربية الاستفادة القصوى من الاستثمارات البينية في شتى المجالات، وخاصة من رؤوس الأموال الكبيرة المتوفرة في دول الخليج، والتي ساهمت بشكل خاص بالنصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة في سورية، ولا سيما منذ عام (2005) الذي عقد فيه ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول، إذ حقق هذا الملتقى والملتقيات التي تلته نجاحاً كبيراً ونتج عن أعمالها التعاقد على عدد كبير من المشاريع السياحية. ولهذا يهدف البحث إلى إظهار أثر ملتقيات سوق الاستثمار السياحي على السياحة السورية من خلال استعراض ما يلي:

أ– الأهمية الاقتصادية للسياحة، وأسباب إطلاق ملتقيات الاستثمار السياحي.

ب– الوضع الاستثماري نهاية العام 2008، من استثمارات في الخدمة وأخرى قيد الإنشاء.

ج– أهمية تحقيق التوازن بين العرض والطلب السياحي، ودور ملتقيات الاستثمار في ذلك.

د– بيان أثر ملتقيات الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية السياحية في المحافظات السورية.

هـ–دور ملتقيات الاستثمار السياحي في المساهمة بالتنمية الاقتصادية في سورية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في دراسة أثر ملتقيات سوق الاستثمار السياحي على السياحة في سورية من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة.

فروض البحث:

أ- هناك علاقة مباشرة بين حاجة السوق السورية للاستثمارات السياحية، وقيام ملتقيات الاستثمار السياحي.

ب- هناك تطور دائم في حجم الاستثمارات السياحية سواء في الخدمة أو قيد الإنشاء، ولا سيما بعد قيام ملتقيات الاستثمار السياحي.

ج-أسهمت ملتقيات الاستثمار السياحي بشكل مباشر في تقليص الفجوة بين العرض والطلب السياحي.

د- هناك علاقة مباشرة بين قيام ملتقيات الاستثمار السياحي، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية مثل: فرص العمل، الإيرادات السياحية، وتطور مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي عبر الزمن.

هـ-هناك تحولات سوف تشهدها السياحة السورية على مستوى المناطق والمحافظات، بالنسبة للأهمية النسبية للسياحة فيها، وذلك لأثر ملتقيات الاستثمار السياحي في تنمية هذه المناطق.

الدراسات السابقة:

أ- تقويم كفاءة التسويق السياحي في سورية. للدكتور أديب برهوم. مجلة جامعة تشرين، مجلد 29، عدد /2/ للعام 2007.

ب- تحديد الخطة الرئيسية للسياحة وتنفيذها في الجمهورية العربية السورية، (وكالة منظمة السياحة الدولية للتنمية والاستثمار)، شركة الدراسات غاتو، 2002.

حيث تطرق الباحث في الدراسة الأولى لتحليل العرض والطلب السياحي واعتبر الترويج السياحي كعامل أساسي لاختيار الوجهة السياحية.

أما الدراسة الثانية فقد أظهرت أن المنتج السياحي السوري، من أهم مكوناته التراث والثقافة السورية، وبالتالي فإن نجاح السياحة في سورية يعتمد على تفرد المنتج السياحي في تقديم خدماته وتميزه عن المنافسين الإقليميين والدوليين.

وما يميز هذا البحث أنه يؤكد أهمية تحقيق التوازن بين العرض والطلب، والذي لعبت فيه ملتقيات سوق الاستثمار السياحي دوراً أساسياً، ليس فقط على مستوى السياحة، بل على مستوى الاقتصاد الوطني.

الحدود الزمنية للبحث:

خلال الفترة من عام 2000 لغاية 2008.

النتائج والمناقشة:

1-الأهمية الاقتصادية للسياحة:

تمثل السياحة أحد أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين فهي من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً (حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدل الاستثمار فيها يؤدي إلى معدل نمو أكبر والعكس

بالعكس)[4]، وذلك بفضل الأثر المضاعف للاستثمار السياحي، والناتج عن أن كل إنفاق في هذا المجال ينتج عنه سلسلة من الإنفاقات والدخول التي تدخل في دورات اقتصادية جديدة، وبالتالي تدر دخلاً إضافياً، ولذلك فإن انخفاض معدل الاستثمار السياحي سيكون له أثر سلبي على هذه الدورات الاقتصادية وبالنتيجة على عجلة التنمية الاقتصادية.

كما تعد الصناعة السياحية من الأنشطة الداعمة للصناعات التقليدية ومكملة لها، فهي تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي فهي تحرض بشكل إيجابي ما يتعلق بها من جوانب علمية وتكنولوجية وحضارية واجتماعية، تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، كما توفر السياحة مورداً هاماً للقطع الأجنبي، وتساهم في تطوير البنى التحتية لا سيما في المناطق السياحية [5] .

وبما أن سورية تمتلك الكثير من الأوابد التاريخية والتراثية والحضارية التي أنتجتها فترات حضارية متواصلة ومتراكمة والتي رسمت بمجملها تاريخ الحضارة الإنسانية، إلى جانب ماتمتلكه من بيئة طبيعية متنوعة بسواحلها وجبالها وغاباتها وباديتها وبحيراتها وأنهارها، ومدناً هي الأقدم في التاريخ بأسواقها وخاناتها، لذا كان لا بد من استغلال هذه المقومات، بما يخدم صناعة السياحة ويحقق التكامل والتفاعل الأمثل لقطاع السياحة مع القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها...

2- ملتقيات سوق الاستثمار السياحي:

نظراً لارتفاع نسب الأشغال في الفنادق السورية إلى (66%) وسطياً وعلى كامل المناطق السياحية في عام (2004) وتجاوزها (85%) في مناطق الطلب العالي كدمشق وحلب [6]، فقد أصبح مدى استجابة قطاع الاستثمار السياحي لتحقيق متطلبات هذه الزيادة عنصراً مهماً في تطوير الصناعة السياحية في سورية.

ومن هنا فقد بادرت وزارة السياحة إلى وضع خطة وبرنامج زمني، لتفعيل دور التخطيط السياحي، من خلال صيغة جديدة تتمثل بملتقيات الاستثمار السياحي، والتي تتضمن قيام وزارة السياحة بالتعاون مع السلطات المعنية المركزية والمحلية، والجهات العامة المالكة للأراضي بالتجهيز المسبق للمواقع والأراضي القابلة للاستثمار السياحي، إضافة إلى استقدام فريق استشاري وطني وعربي ودولي، متخصص في التخطيط السياحي، لتحديد برامج التوظيف السياحي لتلك المواقع، والتي تكفل تنوع المنتج السياحي السوري.

وهكذا شهدت سورية في العام 2005 ولادة أول ملتقى للاستثمار السياحي الذي ضم مئات المستثمرين والمطورين السياحيين وشركات إدارة الفنادق ومصارف ومقاولين وغيرهم من الفعاليات المهتمة بقطاع السياحة.

3-الوضع الاستثماري نهاية العام 2008:

تشير الإحصائيات المتوفرة عن الفترة المدروسة (2000-2008) إلى أن هناك تزايداً مستمراً في الاستثمار السياحي بشكل عام، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الاستثمارات السياحية بشقيها الموضوع في الخدمة وقيد الإنشاء (11.26%) بالمتوسط [7]، وكانت ذروة معدل التزايد في تلك الاستثمارات بعد عام 2006، وهذا يعود بشكل مباشر لجملة من المحفزات، أهمها تشجيع الاستثمار السياحي من خلال اعتماد صيغة الملتقيات السنوية للاستثمار السياحي.

3-1- تطور الاستثمارات الموضوعة بالخدمة:

نتيجة للبيئة الجديدة للاستثمار السياحي، والناتجة عن ملتقيات الاستثمار السياحي، شهد قطاع السياحة بشقّه الاستثماري تطوراً ملحوظاً كما يظهر الشكل البياني التالي:

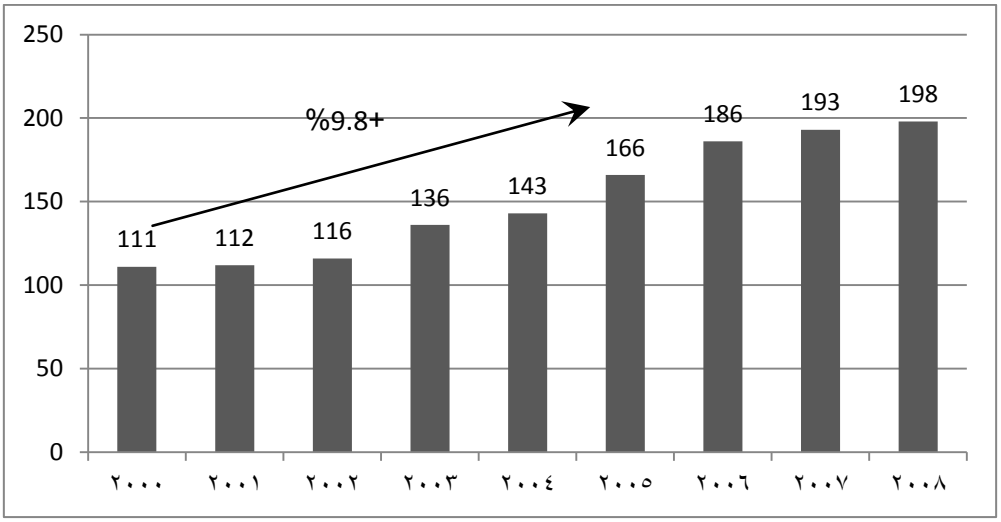

الشكل رقم (1): الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة (مليار ليرة سورية)

المصدر: وزارة السياحة، مديرية التخطيط

نلاحظ من الشكل السابق تطور المشاريع السياحية **الموضوعة بالخدمة** من (111) مليار ل.س عام 2000 إلى (166) مليار ل.س عام 2005 بوسطي معدل نمو سنوي قدره(+9.8%)، وتجاوزت الاستثمارات السياحية (198) مليار ل.س لغاية العام (2008)، حيث بلغ الرقم القياسي الثابت لنمو الاستثمارات في عام (2008) بالنسبة لسنة الأساس (2000) نحو (78.4%).

3-2- تطور الاستثمارات قيد الإنشاء:

لعل أهم مؤشر على نمو الاستثمار السياحي، لا سيما بعد قيام ملتقيات سوق الاستثمار السياحي في العام (2005) يعود إلى تضاعف معدل نمو المشاريع قيد الإنشاء بحدود سبع مرات ونصف في عام (2006) عن سابقه 2005، أي من 12 مليار ل.س إلى 101 مليار ل.س، حيث تم توقيع العديد من عقود المشاريع المطروحة في ملتقى الاستثمار الأول والقيام بتنفيذها مباشرة، وبالتالي ارتفع تدفق الاستثمار الإجمالي السياحي السنوي في المشاريع السياحية الموضوعة بالخدمة بنسبة نمو 61.2% في عام (2006)، نتيجة تزايد قيمة المشاريع قيد الإنشاء[8]، كما هو مبين بالجدول رقم (1) أدناه:

الجدول رقم (1) إجمالي الاستثمارات السياحية (مليار ل.س):

العام	الاستثمارات قيد الإنشاء	إجمالي الاستثمارات السياحية	إجمالي الاستثمارات السياحية % بالأساس المتحرك
2005	12	178	-
2006	101	287	%61.2
2007	162	355	%23.7
2008	219	417	%17.5

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء، وزارة السياحة 2009.

وهنا لا بد من الإشارة إلى تحسن نسبة استثمارات السوريين في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 37% مقابل 55% للعرب، في ظل ضعف مساهمة الأجانب في هذه الاستثمارات وبنسبة 7%. [9] ، وبالتالي من الضروري تشجيع المستثمرين الأجانب غير العرب، بما يكفل تحقيق شراكات معهم، تعزز من العرض السياحي الذي من شأنه بالوقت ذاته تعزيز الطلب السياحي في سورية لدى اكتمال منشآتهم.

3-3- تطور الاستثمار في الفنادق والأسرة:

لإظهار النمو العام في تعداد الفنادق والأسرة نبين الجدول التالي:

الجدول رقم (2) يظهر النمو العام لكل من الفنادق والأسرة الفترة (2000، 2008):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الفنادق	466	473	484	518	523	555	603	632	651
عدد الأسرة	34209	34537	35253	38928	39985	43193	45523	47.77	48584
تطور عدد الأسرة بالأساس المتحرك %	-	%0.9	%2.1	%10.4	%2.7	%8.2	%5.2	%3.4	%3.2

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق. إحصاءات وزارة السياحة لعام 2008.

نلاحظ من الجدول السابق تطور إجمالي عدد الأسرة في الفنادق على اختلاف مستوياتها، ففي العام (2005) دخل (3208) سرير جديد، كما بلغت نسبة التزايد في عدد الأسرة الموضوعة بالخدمة بالأساس المتحرك لنفس العام (8.2%).

إلا أنه وبمقارنة بسيطة مع تطور عدد كراسي الإطعام حسب الشكل البياني التالي:

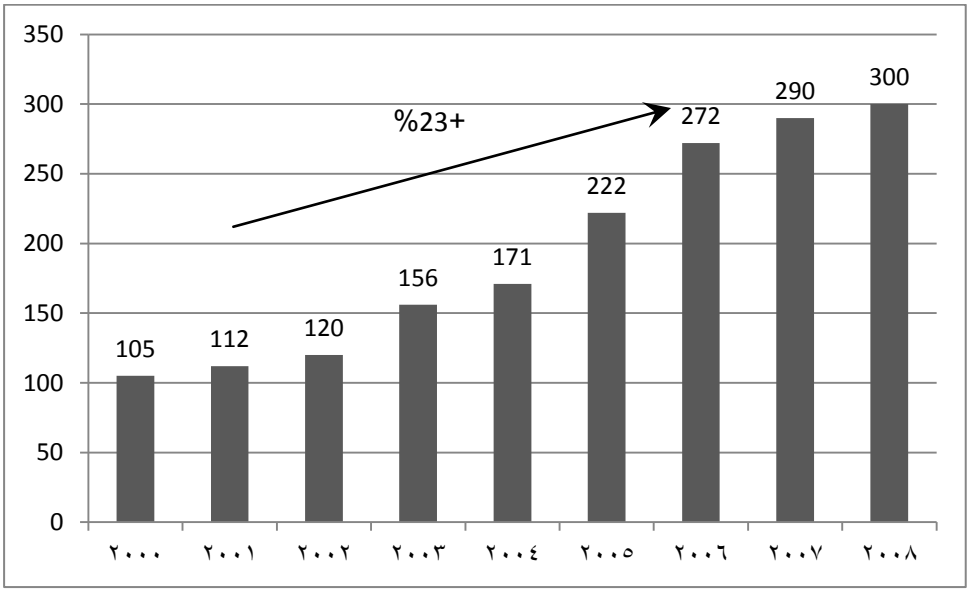

الشكل رقم (2) تطور عدد كراسي في الخدمة (2000، 2008). (1000 كرسي)

المصدر: وزارة السياحة، مديرية التخطيط

يمكننا القول من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن متوسط معدل النمو السنوي للأسرة الفندقية لا يتجاوز (5.2%) خلال الفترة المدروسة، بينما يتجاوز هذا المعدل لعدد كراسي الإطعام (23%) خلال نفس الفترة.

مما يعني تطور الاستثمار في قطاع المطاعم بشكل أسرع منه في قطاع الفنادق، وذلك بسبب لجوء (72% من السياح العرب)[10]، لاستئجار الشقق المفروشة في ظل عدم كفاية الشقق والغرف الفندقية في سورية حتى العام 2007، مع إقبالهم على ارتياد المطاعم، إضافة إلى طلب السياح الآخرين وطلب السوريين المقيمين عليها، مما جعل الطلب على المطاعم أكبر بكثير مما هو على قطاع الفنادق وهذا ما جعل وزارة السياحة تسعى من خلال ملتقيات الاستثمار السنوية توجيه التوظيفات الاستثمارية الجديدة لتتضمن الشقق المفروشة.

4- نسب الإشغال في الفنادق السورية ودور ملتقيات الاستثمار فيها.

تحقق الفنادق السورية نسب إشغال مرتفعة بشكل عام، حيث وصلت نسبة الإشغال على مدار السنة للفنادق السورية في عام 2007 إلى (66.7%) فيما حققت دمشق أعلى نسبة إشغال وصلت إلى (78%) تلتها حلب بنسبة (76%)، فيما كان أدنى إشغال فندقي قد وصل إلى (48%) في إدلب.

وفيما يلي جدول يوضح الليالي الفندقية للعرب والمغتربين والأجانب والسوريين المقيمين، حسب توزع إقامتهم في المحافظات ونسب الإشغال المحققة بنهاية عام 2007.

الجدول رقم (3) الليالي الفندقية بملايين الليالي للعرب والمغتربين والأجانب والسوريين المقيمين، حسب توزع إقامتهم في المحافظات ونسب الأشغال المحققة بنهاية العام 2007:

المحافظة	عدد الأسرة	ليالي فندقية عرب وسوريين مغتربين	ليالي فندقية أجانب	ليالي فندقية سوريين مقيمين	مجموع الليالي	نسبة الإشغال*
دمشق	15038	2.439	1.375	0.477	4.291	%78
ريف دمشق	8724	1.039	0.568	0.008	1.615	%51
حلب	4815	0.847	0.281	0.214	1.342	%76
حمص	3856	0.528	0.264	0.063	0.855	%61
اللاذقية	6911	0.961	0.392	0.142	1.495	%60
درعا	505	0.090	0.045	0.002	0.137	%74
طرطوس	2936	0.448	0.216	0.091	0.755	%70
الحسكة	781	0.139	0.023	0.025	0.187	%65
حماة	1027	0.153	0.073	0.039	0.201	%53
دير الزور	1733	0.222	0.124	0.026	0.372	%59
الرقة	314	0.034	0.022	0.022	0.078	%68
أدلب	392	0.042	0.022	0.005	0.069	%48
المجموع	47077	6.946	3.410	1.116	11.472	%66.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء (جدول 8/36) (8/10).

*** (ملاحظة): لا يظهر الجدول النسب الخاصة بالسويداء والقنيطرة، لضعف الطاقة الاستيعابية الفندقية فيها، علماً بأن هناك عدداً من الفنادق قيد الإنشاء فيها، و بعضها دخل في الخدمة خلال العام 2008.**

يمكننا أن نلاحظ من الجدول السابق أن نسب الإشغال تحقق الجدوى الاقتصادية في جميع المحافظات، وهنا تبرز أهمية إطلاق الاستثمار السياحي من خلال ملتقيات الاستثمار في المحافظات التي لا تتوفر فيها الإقامة الفندقية كالسويداء والقنيطرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظات التي تحقق نسب إشغال مرتفعة مثل درعا (74%)، إذ أن نسب الإشغال المرتفعة تدل على ضعف في الطاقة الاستيعابية للفنادق، وبالتالي سيؤدي ذلك لارتفاع أسعار الخدمات المقدمة وانخفاض مستوى جودتها نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب، مما يتسبب في انصراف السياح وعدم الرضا عن الخدمات الفندقية عموما.

وفيما يلي شكل بياني يوضح نسب الإشغال في المحافظات على مدار السنة، لعام 2007.

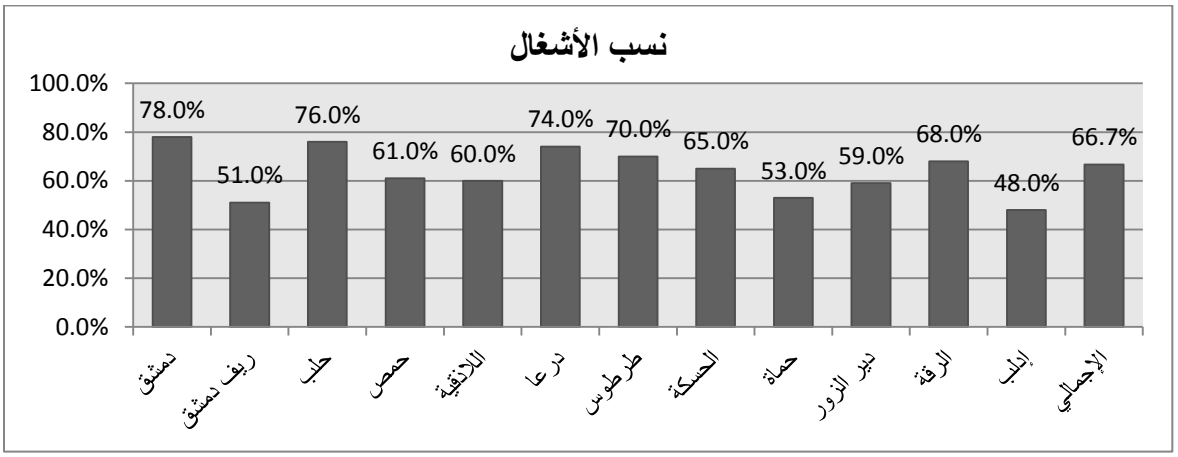

الشكل رقم (3) نسب الإشغال في المحافظات على مدار السنة للعام 2007 من الجدول رقم (3)

5-البعد التنموي للاستثمار السياحي في ظل ملتقيات الاستثمار السياحي.

(توزع الاستثمارات السياحية على المحافظات والمناطق السورية)

يبين الجدول رقم (4) أدناه توزع الاستثمارات على المحافظات والمناطق السورية في نهاية عام 2007 مع مقارنة نسبة القدوم السياحي في كل منها، مع نسبة الاستثمارات في الخدمة والاستثمارات الجديدة قيد الإنشاء المرخصة بين عامي 2004 و2007 مع العلم بأن الجدول قابل للتغيير بشكل دائم لدى استكمال توقيع عقود مشاريع ملتقى الاستثمار الثالث لعام 2007 واتفاقيات التطوير الجديدة قيد التعاقد.

الجدول رقم (4) توزع الاستثمارات في المحافظات (فنادق+مطاعم) نهاية عام 2007.

المحافظة	القدوم السياحي العام بمختلف أشكال الإقامة	الاستثمارات العاملة في الخدمة /مليار ليرة سورية/	الترتيب	النسبة المئوية	الاستثمارات قيد الإنشاء /مليار ليرة سورية/	الترتيب	النسبة المئوية
دمشق		56,2 مليار	1	%29,16	21 مليار	4	%12,65
ريف دمشق		38,7	2	%20,06	45 مليار	1	%27,10
مجموع دمشق وريفها	47% عدا الإقامة للعبور حيث تتحول إلى 60%	94,9 مليار	1	%49,22	66 مليار	1	%39,76

درعا		2,4 مليار	11	%1,24	1 مليار	10	%0,6
السويداء		0,7	13	%0,37	1 مليار	11	%0,6
القنيطرة		0,2	14	%0,11	0	14	%0,0
مجموع الجنوبية	%3	3,4 مليار	6	%1,72	2 مليار	6	%1,2
اللاذقية		26,8 مليار	3	%13,9	23 مليار	3	%13,85
طرطوس		15,1	5	%7,87	39 مليار	2	%23,49
مجموع الساحلية	%16	42 مليار	2	%21,78	62 مليار	2	%37,35
حمص		12,9 مليار	6	%6,69	10 مليار	6	%6,02
حماه		5,6	8	%2,91	2 مليار	9	%1,2
مجموع الوسطى	%13	18,5 مليار	4	%9,59	12 مليار	4	%7,23
حلب		19,2 مليار	4	%9,93	18 مليار	5	%10,84
إدلب		2,8	10	%1,44	1 مليار	13	%0,6
مجموع الشمالية	%19	21,9 مليار	3	%11,37	19 مليار	3	%11,44
دير الزور		5,8 مليار	7	%3	1	12	%0,6
الحسكة		4,2	9	%2,17	2	7	%1,2
الرقة		2,2	12	%1,13	2	8	%1,2
مجموع الشرقية	%6	12,2 مليار	5	%6,33	5	5	%3,01
مجموع عام		192 مليار		%100	166 مليار		%100

المصدر: وزارة السياحة، ملتقى سوق الاستثمار السياحي الرابع، دمشق، ص29.

وفي رسم بياني توضيحي يمكننا أن نظهر نسبة توزع الاستثمارات قيد الإنشاء في نهاية عام 2007 كما يلي:

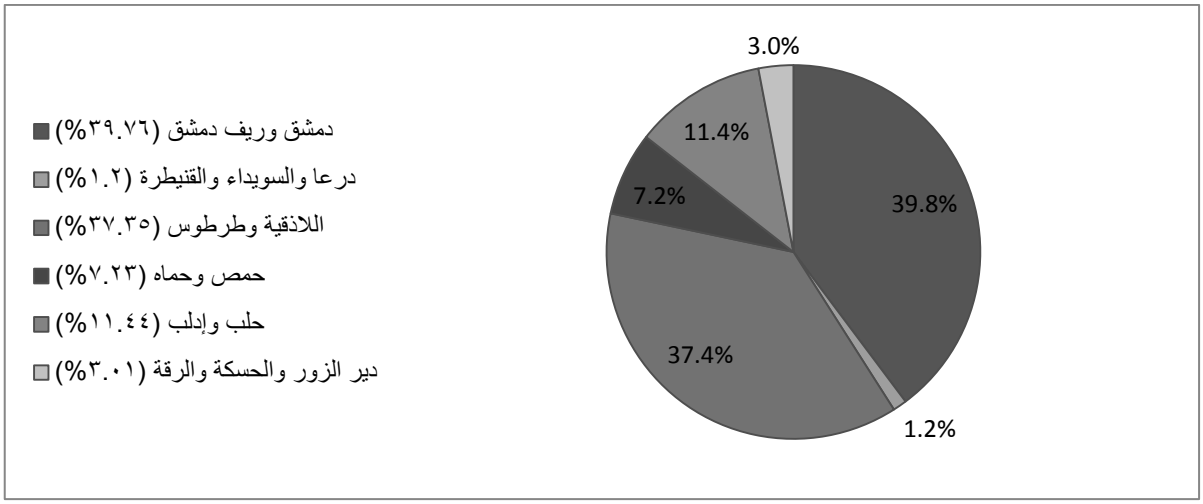

الشكل رقم (4): نسب توزع الاستثمارات قيد الإنشاء في نهاية العام 2007 من الجدول رقم (4)

وكذلك الأمر في رسم بياني توضيحي يمكننا أن نظهر نسبة توزع الاستثمارات العاملة في الخدمة نهاية العام 2007.

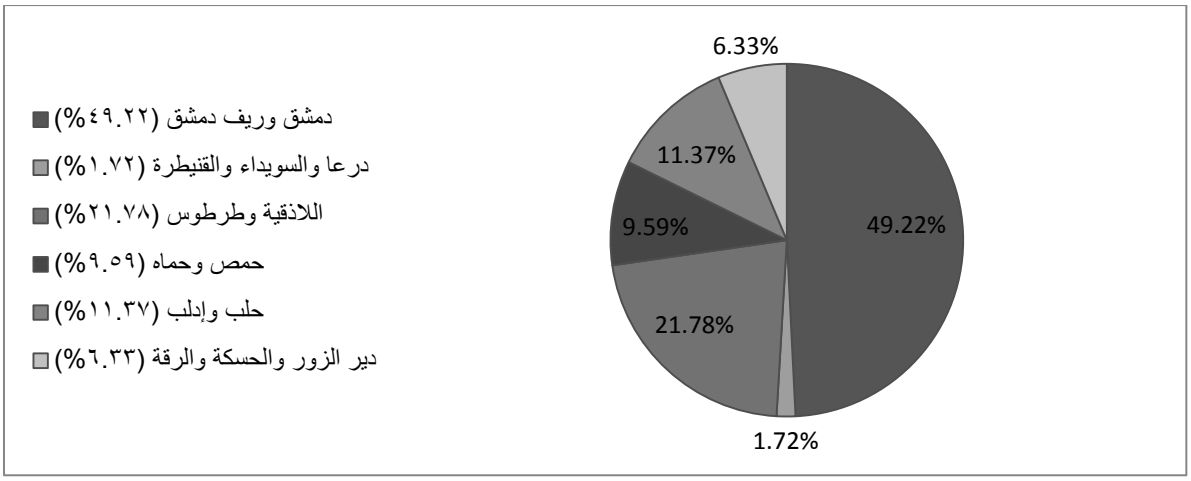

الشكل رقم (5): نسبة توزع الاستثمارات العاملة في الخدمة نهاية العام 2007 من الجدول رقم (4)

من خلال الجدول والشكلين البيانيين السابقين وأهمية مراعاة نسب القدوم السياحي في رفع أو خفض نسب الاستثمارات قيد الإنشاء في المحافظات السياحية نلاحظ ما يلي:

أ- تحول الاستثمارات في المحافظات السياحية (دمشق وريفها وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص) من (87.62%) في الخدمة إلى (93.94%) قيد الإنشاء.

ب- وجود بعض التحولات المؤقتة في نسب الاستثمارات والتي ستتم معالجتها من خلال المشاريع المتعاقد عليها من خلال ملتقيات الاستثمار السياحي، حيث أن نسبة الاستثمارات في دمشق وريفها تحولت من (49.22%) في الخدمة إلى (39.76%) قيد الإنشاء، ومن خلال ملتقى الاستثمار السياحي الثالث لعام (2007) يوجد (9) مشاريع قيد التعاقد في دمشق وريفها، مما سيغير هذه النسبة.

إذ إنه من المهم أن تكون نسبة الاستثمارات قيد الإنشاء في أي محافظة متناسبة طرداً مع نسب القدوم السياحي إليها، وبالتالي فإن نسب الاستثمارات قيد الإنشاء يجب أن لاتقل عن نسب الاستثمارات الموضوعة في الخدمة، وإلا سيكون هناك خللٌ في العرض السياحي مستقبلا.

ج-هناك تطور ملحوظ في استثمارات المنطقة الساحلية حيث ارتفعت من (21.7%) في الخدمة إلى (37.35%) قيد الإنشاء، وهناك العديد من المشاريع قيد التعاقد، إضافة لمنطقة التطوير الكبرى في منطقة الصنوبر جنوب اللاذقية.

د- في المنطقة الوسطى تحولت الاستثمارات من (9.59%) في الخدمة إلى (7.23%) قيد الإنشاء، وبحسب ملتقى الاستثمار السياحي الثالث هناك ثلاثة مشاريع قيد التعاقد، مما سيغير هذه النسبة.

هـ-هناك ثبات في استثمارات المنطقة الشمالية على (11%) وفي الجنوبية عند (1%) تقريباً، إلا أنه هناك خمسة مشاريع قيد التعاقد، إضافة إلى منطقة التطوير الكبرى على بحيرة الأسد ضمن أراضي محافظة حلب، مما سيجعل من هذه المنطقة وجهة للسياحة السورية الجديدة.

و- هناك تحولات في ترتيب المحافظات بحسب أولويات الاستثمار، وهذا ما قد يشهد مستقبلاً، تغيرات في مراتب هذه المحافظات، إذ تحولت طرطوس من المرتبة الخامسة إلى الثانية في أولوية الاستثمارات، مما قد يجعلنا مستقبلاً نرى محافظات أخرى في مقدمة المناطق الأكثر طلباً للسياحة في سورية.

6-دور ملتقيات الاستثمار السياحي في التنمية:

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة [11]. ولذلك سعت الحكومة السورية في الآونة الأخيرة، ومن خلال وزارة السياحة إلى عقد ملتقيات الاستثمار السياحي، والذي تحققت في لقاءاته إضافات كبيرة إلى إجمالي الاستثمارات السياحية القائمة في سورية سنوياً، مما كان له أثر مباشر في زيادة حجم الإيرادات السياحية وفرص العمل وتطور مساهمة صناعة السياحة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع السياحة بالناتج المحلي الإجمالي من (0.18%) العام 2000إلى (6.85%) العام 2008 حسب تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي لعام 2008.

6-1-العلاقة بين الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية:

إن تطور الاستثمار السياحي في سورية يجب أن يتوازن مع نمو عدد السياح والأطر البشرية المؤهلة، وأن تكون الإيرادات السياحية محققة لعناصر الجدوى الاقتصادية لتلك الاستثمارات، ولاختبار العلاقة بين هذين المتغيرين وضعنا الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية.
- الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية.

ولإظهار أثر الاستثمارات السياحية على الإيرادات السياحية في حال وجود علاقة ذات دلالة معنوية بينهما، والدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية، نستعرض قيم الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة والإيرادات السياحية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(5) قيم الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية (2000 – 2008) بملايين الليرات السورية

العام	الاستثمار السياحي |(موضوع بالخدمة)	الإيرادات سياحية
2000	110000	56000
2001	115000	60000
2002	121000	72000
2003	142000	71000
2004	143000	111000
2005	166000	123000
2006	186000	140000
2007	190000	143000
2008	198000	199000

المصدر: هيئة الاستثمار السورية، تقرير الهيئة السنوي لعام 2008.

من خلال شكل الانتشار بين الاستثمار السياحي xi وبين الإيرادات السياحية y، وجدنا بأنه يمكن تمثيل العلاقة الارتباطية بين الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية بمعادلة خطية من الشكل:

$$Y = a + b.xi$$

$$Y= -65362.29 + 1.11*xi$$

حيث:

- Y المتحول التابع (الإيرادات السياحية).
- xi المتحول المستقل (الاستثمار السياحي).
- aتمثل الحد الأدنى من قيمة y (الإيرادات السياحية).
- b وتمثل ميل مستقيم الانحدار (مدى تغير y إذا تغير xi بمقدار وحدة واحدة).

إن هذه المعادلة ذات فعالية عالية وتمثل العلاقة بين الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية تمثيلاً جيداً، حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.95)، وقيمة معامل التحديد(0.91) أي أن 91% من التغير في الإيرادات السياحية يفسر بالتغير الحاصل في الاستثمارات السياحية وهذا دليل على أن المعادلة تعبر عن هذه العلاقة تعبيراً جيداً جداً وتشير إلى الأثر الكبير للاستثمارات السياحية على الإيرادات السياحية، وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية ولاسيما بعد العام 2005 بدء عقد ملتقيات الاستثمار السياحي، إذ تعتبر صناعة السياحة مصدراً هاماً من المصادر الإيرادية لدول العرض السياحي ، وعلى وجه الخصوص الدول النامية منها[12]،وكذلك فإن قيمة الاحتمال الناتجة (0.0002) أصغر من قيمة (a=0.05) مستوى الدلالة، إذاً نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يمكن تمثيل العلاقة خطيا بين xi وyوهي تختبر مدى صلاحية النموذج المختار وبالتالي المعادلة مناسبة.

وعند اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار a وb (الثابت والميل) وجدنا أن قيمة احتمالية الاختبار لكل منهما في معادلة التمثيل أقل من مستوى الدلالةP=0.000 < a=0.05 وهاتان القيمتان إنما تدلان على أن قيمة كل من الميل والثابت تختلفان جوهريا عن الصفر، ولذلك رفضنا الفرض العدم وقبلنا الفرض البديل القائل بأن الثابت والميل لهما دلالة إحصائية.

إذا إن جميع الاختبارات تؤكد على قبول قيم المعالم الناتجة وأنها معنوية عند مستوى دلالة 0.05، وكذلك تؤكد بأن المعادلة المختارة للتمثيل معنوية بدلالة قيمة الاحتمال الناتج عن جدول تحليل التباين ANOVA.

6-2-العلاقة بين الاستثمار السياحي وفرص العمل:

إن من ميزات الاستثمار السياحي أنه يساهم في تأمين فرص عمل مباشرة وغير مباشرة أكثر بكثير من أي نشاطات استثمارية أخرى، حيث ترجع الأهمية الاقتصادية لنشاط السياحة في أنها صناعة كثيفة العمل مقارنة بالصناعات الأخرى ذات القدرات المحدودة في إحلال رأس المال بالعمل [13]، فالسياحة ليست دائما تجهيزات ومنشآت بل هي كذلك خدمات وتسهيلات لا يستطيع تقديمها غير العامل لتحقيق رغبات السائح وإشباع حاجاته[14].

ولاختبار العلاقة بين هذين المتغيرين وضعنا الفرضيتين التاليتين:

- **فرضية العدم:** لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار السياحي وفرص العمل.
- **الفرضية البديلة:** يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار السياحي وفرص العمل.

ولإظهار أثر الاستثمارات السياحية في تأمين فرص عمل جديدة في حال وجود علاقة ذات دلالة معنوية بينهما، والدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية، نستعرض قيم الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة وفرص العمل في هذا القطاع بشكل تجميعي عاماً بعد آخر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(6) العلاقة بين الاستثمار السياحي وفرص العمل (2000 – 2008)

العام	فرص عمل تجميعي (عدد)	الاستثمار السياحي الموضوع بالخدمة (م.ل.س)
2000	56891	110000
2001	77179	115000
2002	92573	121000
2003	106645	142000
2004	111434	143000
2005	126424	166000
2006	139048	186000
2007	145324	190000
2008	146479	198000

المصدر:هيئة الاستثمار السورية، عن وزارة السياحة، تقرير الهيئة السنوي لعام 2008.

من خلال شكل الانتشار بين الاستثمار السياحي t وبين فرص العمل y، وجدنا بأنه يمكن تمثيل العلاقة الارتباطية بين الاستثمار السياحي وفرص العمل بمعادلة أسية من الشكل:

$$Y = a.e^{b.T}$$

$$Y = 680483.e^{7.036t}$$

حيث:

- Y المتحول التابع (فرص العمل).
- t المتحول المستقل (الاستثمار السياحي).
- aتمثل الحد الأدنى من قيمة y (فرص العمل) عندما المتحول المستقل معدوم.
- b وتمثل معامل الانحدار (مدى تغيرy إذا تغير t بمقدار وحدة واحدة).

إن هذه المعادلة ذات فعالية عالية وتمثل العلاقة بين الاستثمارات السياحية وفرص العمل تمثيلا جيداً، تبيّن ذلك المؤشرات الناتجة حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.979)، وقيمة معامل التحديد (0.959) تدل أن المعادلة تعبر عن العلاقة تعبيراً جيداً جداً، أي أن للاستثمارات السياحية دوراً كبيراً في خلق فرص العمل، وبالتالي فإن التوسع المتوقع في المنشآت السياحية والفندقية مع مرور الزمن سوف يزيد من الطلب على الأيدي العاملة في القطاع السياحي[15]، وكذلك فإن قيمة الاحتمال الناتجة (0.000) أصغر من قيمة (a=0.05) مستوى الدلالة، إذاً نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يمكن تمثيل العلاقة بين t وyوهي تختبر مدى صلاحية النموذج المختار وبالتالي المعادلة مناسبة.

وعند اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار a و b (الثابت والميل) وجدنا أن قيمة احتمالية الاختبار لكل منهما في معادلة التمثيل أقل من مستوى الدلالة0.05=a > P=0.000 وهاتان القيمتان إنما تدلان على أن قيمة كل من الميل والثابت تختلفان جوهريا عن الصفر، ولذلك رفضنا الفرض العدم وقبلنا الفرض البديل القائل بأن الثابت والميل لهما دلالة إحصائية.

إذ إن جميع الاختبارات تؤكد على قبول قيم المعالم الناتجة وأنها معنوية عند مستوى دلالة 0.05 ، وكذلك تؤكد بأن المعادلة المختارة للتمثيل معنوية بدلالة قيمة الاحتمال الناتج عن جدول تحليل التباين ANOVA والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين فرص العمل والاستثمار السياحي:

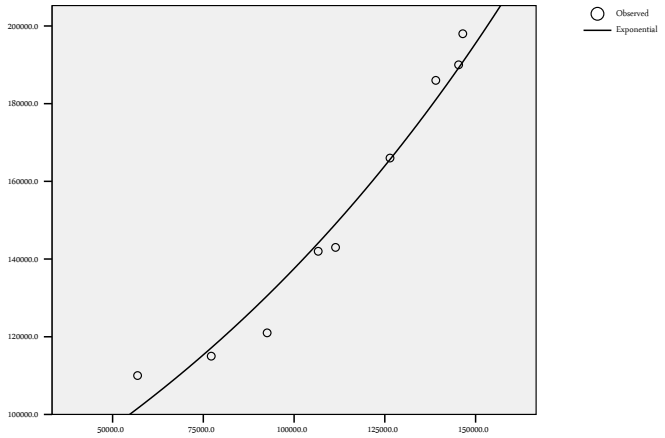

الشكل رقم(6) يبين العلاقة بين الاستثمارات السياحية وفرص العمل (2000 – 2008) من الجدول رقم(6)

6-3-تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل القطاع السياحي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية الأسرع نمواً وأهمية في تحقيق الدخل، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد النفط في رفد الاقتصاد السوري بالنقد الأجنبي[16].

ولدراسة العلاقة الارتباطية بين تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي والزمن نضع الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الزمن وتطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي.
- الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الزمن وتطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي.

ولإظهار تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن في حال وجود علاقة ذات دلالة معنوية بينهما، والدور الذي تلعبه هذه المساهمة في التنمية الاقتصادية، نستعرض تطور قيم مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(7) مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي (2000 – 2008) بملايين الليرات السورية

السنة	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي
2000	1640
2001	13760
2002	25880

2003	30600
2004	54000
2005	65700
2006	78800
2007	89100
2008	91800

المصدر: تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي لعام 2008، وزارة السياحة لعام 2008.

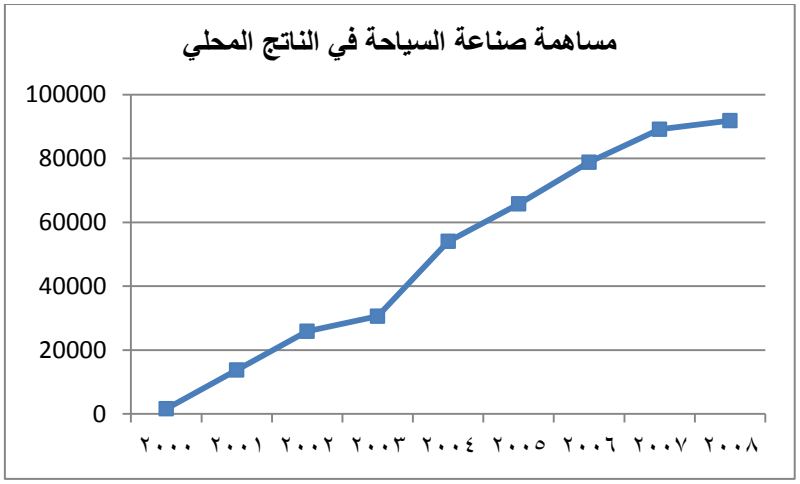

الشكل رقم (7) يظهر تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي خلال الفترة (2000 – 2008)

من خلال شكل الانتشار ودراسة طبيعة العلاقة لتطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي مع الزمن، وجدنا أنه يمكن تمثيل هذه العلاقة بمعادلة خطية من الشكل:

$$Y = a + b.T$$

$$Y = -10.488 + 12.125 * T$$

حيث:

- Y المتحول التابع (مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي).
- t تمثل الزمن.
- a تمثل الحد الأدنى من قيمة y(مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي).
- b وتمثل ميل مستقيم الانحدار (مدى تغير y إذا تغير t بمقدار وحدة واحدة).

إن هذه المعادلة ذات فعالية عالية وتمثل العلاقة بين مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي والزمن تمثيلاً جيداً، تبين ذلك المؤشرات الناتجة حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.99)، وقيمة معامل التحديد(0.98) تدل على أن المعادلة تعبر عن العلاقة تعبيراً جيداً جداً ويفسر ذلك بأن 98% من التغير في مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي يفسره تغير الزمن،وكذلك فإن قيمة الاحتمال الناتجة (0.000) أصغر من قيمة (a=0.05) مستوى

الدلالة،إذاً نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يمكن تمثيل العلاقة خطيا بين t وyوهي تختبر مدى صلاحية النموذج المختار وبالتالي المعادلة مناسبة.

وعند اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار a وb (الثابت والميل) وجدنا أن قيمة احتمالية الاختبار لكل منهما في معادلة التمثيل أقل من مستوى الدلالةP=0.000 < a=0.05 وهاتان القيمتان إنما تدلان على أن قيمة كل من الميل والثابت تختلفان جوهريا عن الصفر، ولذلك رفضنا الفرض العدم وقبلنا الفرض البديل القائل بأن الثابت والميل لهما دلالة إحصائية.

إذاً إن جميع الاختبارات تؤكد على قبول قيم المعالم الناتجة وأنها معنوية عند مستوى دلالة 0.05، وكذلك تؤكد بأن المعادلة المختارة للتمثيل معنوية بدلالة قيمة الاحتمال الناتج عن جدول تحليل التباين ANOVA.

وبالتالي تدلنا النتائج إلى تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي مع الزمن، مما يعكس أهمية ذلك في رفد عملية التنمية الاقتصادية في سورية وخصوصا مابين عامي(2005 و 2008).

وفيما يلي جدول يظهر تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي مع الزمن:

الجدول رقم(8) يظهر تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي مع الزمن (مليون ليرة سوري):

العام	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي	نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي %
2000	903944	1641	0.181538
2001	950245	13766	1.448679
2002	1006431	25890	2.572457
2003	1017619	30600	3.007019
2004	1085992	54000	4.972412
2005	1151462	65700	5.70579
2006	1211339	78750	6.50107
2007	1288001	89100	6.917696
2008	1339286	91800	6.854399

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة+ تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي 2008+ وزارة السياحة

نجد من خلال الجدول أعلاه أن هناك تزايداً ملحوظاً في نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر، فنجد أنه كان في العام (2000) التي شكلت سنة الأساس للبحث 0.18% و 3.007% في العام (2003) ، بينما في العام (2008) وصلت هذه المساهمة إلى 6.8% ، مما يعني تطور القطاع السياحي بشكل كبير وتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما بعد العام 2005 بدء قيام ملتقيات الاستثمار السياحي.

والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

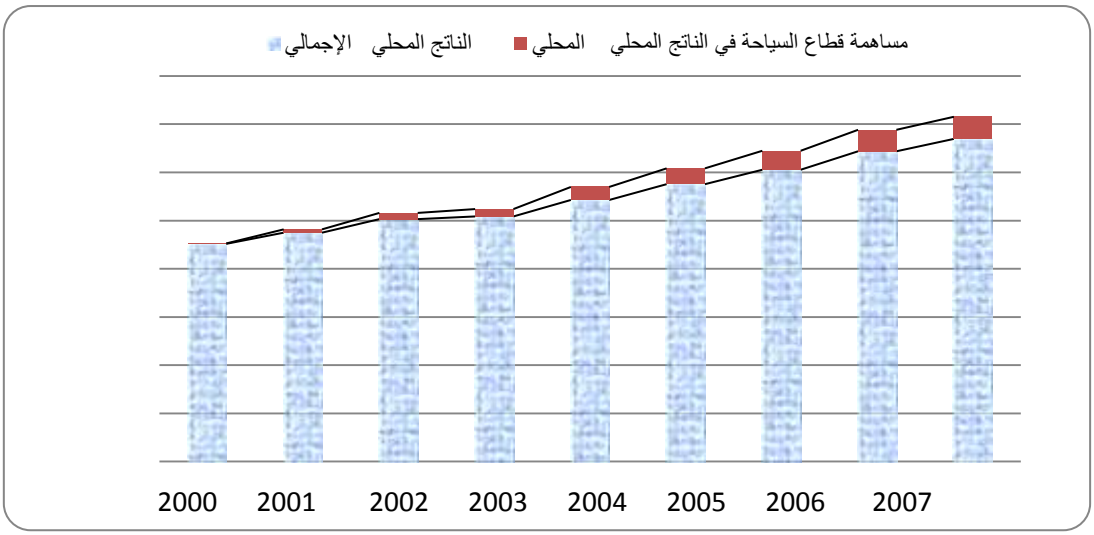

الشكل رقم(8) يبين تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من الجدول (8)

ويوضح الشكل البياني التالي تطور نسبة مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الفترة(2000-2008).

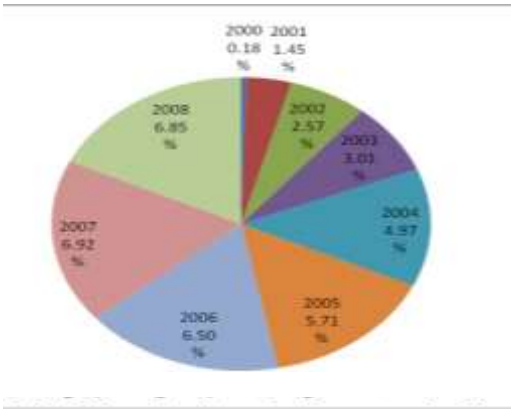

الشكل رقم(9) تطور نسبة مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي مع الزمن

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على فرضيات البحث وتحليل أثر ملتقيات الاستثمار في السياحة السورية ودورها في التنمية فإن الباحث قد توصل إلى النتائج التالية:

1-أدركت سورية أهمية القطاع السياحي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما خلال العقد المنصرم، فعملت جاهدة على التعريف بمزايا وخصائص قيام استثمار ونشاط سياحي فعال في سورية، وكانت ملتقيات الاستثمار السياحي منذ العام (2005)من الإنجازات الهامة لوزارة السياحة السورية في هذا المجال، حيث ساهمت وبشكل مباشر في العمل على تحويل فرص الاستثمارات المتاحة فيها إلى استثمارات حقيقية، كما يتضح من

إحصائيات الاستثمار السياحي التي تشير إلى تطورها مع الزمن وبنسبة تجاوزت (180%) في العام (2008) مقارنة بالعام (2000).

2- إن تطور الاستثمار في قطاع المطاعم بشكل أسرع منه في قطاع الفنادق، (هذا ما يدلنا عليه معدل النمو السنوي للأسرة الفندقية (5.2%) خلال فترة الدراسة، مقابل (23%) لكراسي الإطعام ولنفس الفترة، في ظل نسب إشغال مرتفعة في الفنادق السورية)، جعل وزارة السياحة تسعى من خلال ملتقيات الاستثمار السياحي إلى توجيه التوظيفات الاستثمارية نحو الشقق الفندقية المفروشة غير المتوفرة بشكل كاف حتى نهاية العام 2007.

3- على الرغم من أن نسب الإشغال تحقق الجدوى الاقتصادية في جميع المحافظات والمناطق السورية، إلا أن تحقق نسب إشغال مرتفعة في محافظات مثل درعا وحلب وطرطوس، ما هي إلا مؤشرات تدل على الحاجة لزيادة حجم الاستثمارات في الفنادق، إذ أن ارتفاع نسب الإشغال يؤدي لارتفاع أسعار الخدمات المقدمة وانخفاض مستوى جودتها، كنتيجة طبيعية لعدم توازن العرض والطلب.

4- بحسب ملتقى سوق الاستثمار السياحي الرابع لعام 2008، فإن عدد المشاريع السياحية قيد الإنشاء وصل إلى (376) مشروعاً، منها مناطق تطوير سياحي كبرى وأخرى متكاملة على مختلف الأراضي السورية، والتي ستكون لدى إنجازها نقاط جذب سياحي رئيسة في مناطق إنشائها، وبالتالي قد تشهد سورية تحولات هامة وحاسمة في مجال السياحة والجذب السياحي ولا سيما بالنسبة للمناطق المقامة بها هذه المشاريع، فقد تتحول محافظات مهملة سياحياً إلى محافظات نشطة في مجال السياحة.

5- إن تطور وزيادة حجم الاستثمارات السياحية خلال السنوات الأخيرة، سيكون له أثر مباشر في توليد فرص عمل جديدة، وهذا نتيجة طبيعية لتزايد أعداد المطاعم والفنادق وغيرها، حيث تطورت العمالة بنسبة (257%) في العام 2008 عنها في العام 2000.

6- إن أي استثمار من أي نوع في أي قطاع سيكون له أثر إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يميز الاستثمار السياحي أثره المضاعف[17]، إذ أن كل إنفاق في هذا المجال ينتج عنه سلسلة من الإنفاقات والدخول، وبالتالي مضاعفة الدخل الأصلي، فإيرادات السياحة تستخدم في أنشطة كثيرة كاستيراد سلع وخدمات سياحية والتي يسفر عنها إيرادات للدولة المستوردة تتمثل بالضرائب والرسوم، إضافة لدخول هذه السلع في دورات اقتصادية جديدة سوف تدر إيرادات أخرى، مما يجعل الاستثمار السياحي رافداً قوياً للتنمية الاقتصادية المتمثلة في جزء منها بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

7- إن قيام ملتقيات الاستثمار السياحي ساهم في تنويع المنتجات السياحية من خلال التعاقد على إقامة مشاريع اقتصادية سياحية جديدة لم تكن لتشهدها سورية لولاها، نظرا لتكاليفها المرتفعة مثل القرية السياحية في تدمر ومشروع ضفاف بحيرة الأسد وهو ما سيكون له أثر مباشر في تنويع النشاط السياحي الصحراوي والمائي الذي تفتقر له سورية، وبالتالي تعزيز المقومات السياحية والقيم المضافة في تلك المناطق، إضافة لتخفيف الموسمية عن السياحة السورية.

وبالتالي شكلت التوظيفات الاستثمارية السياحية المطروحة من خلال هذه الملتقيات، تطويراً واضحاً على مستويين:

الأول: على مستوى مقومات المنتج السياحي السوري، وذلك من خلال مجمل القيم والفعاليات السياحية المضافة إليه.

الثاني: على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التأثير المباشر والإيجابي في الكثير من المؤشرات الاقتصادية والسياحية.

نظراً للآثار الإيجابية المتنوعة لقيام ملتقيات الاستثمار السياحي في سورية، ولتعزيز أداء الاستثمارات السياحية وتعظيم مردوداتها، نقترح مايلي:

1-اعتماد مبدأ التخطيط الإقليمي الشامل، لتحديد المواقع الأفضل للاستثمار والنشاط السياحي، من خلال دراسة السوق السياحي، سيسهم في الاستغلال الأمثل لهذه المواقع السياحية وبالتالي تحقيق تنمية سياحية شاملة ومستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

2-إعادة النظر بالقوانين والتشريعات والأنظمة ذات الصلة بالأنشطة السياحية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف إيجاد مناخ استثماري ملائم، وتقديم كافة التسهيلات والإعفاءات اللازمة للمستثمرين، مما يعطي الطمأنينة للمستثمر، ويساهم في نجاح ملتقيات الاستثمار السياحي.

3-رسم هوية سياحية جديدة لسورية كمقصد سياحي هام على خارطة المقاصد السياحية العالمية، من خلال خطة متكاملة للترويج والتسويق السياحي في الأسواق المصدرة للسياحة العربية والأجنبية وجذب الاستثمارات السياحية، بالإضافة لفتح أسواق سياحية جديدة اعتماداً على تنوع مصادر العرض السياحي .

4-إغناء الملتقيات القادمة بمزيد من المشاريع السياحية التي تؤدي لمنتجات سياحية وأنشطة محفزة للإنفاق، والعمل على تسويقها استناداً إلى المقومات المتوفرة والقيم المضافة ومتطلبات السوق، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في مدن الألعاب والتلفريك وسياحة الصحاري والرياضات المائية، بما يساعد على إغناء المنتج وتخفيف الموسمية وزيادة مدة الإقامة.

5-الاهتمام بالبنية التحتية في المناطق السياحية المستهدف تنميتها، مع استكمال للبنى الإدارية اللازمة لإدارة الاستثمار السياحي، والعمل على تطوير الخدمات السياحية في المواقع الأثرية وإدماجها مع عناصر المنتج السياحي الأخرى المتوفرة.

6-إعادة النظر بقوانين الاستملاك السياحي وخاصة على الساحل السوري، والعمل على مسح الأراضي والمواقع القابلة للاستثمار السياحي، بهدف تحديد برامج التوظيف السياحي التي تحقق الجدوى الاقتصادية والسياحية منها.

7-تنظيم ودعم المهن التي لها علاقة بالأنشطة السياحية، فالسياحة السورية سياحة تقليدية تعتمد في جزء كبير منها حتى الآن على مقومات موروثة من آثار ومدن قديمة ومواقع طبيعية جميلة، وإن دعم هذه المهن والصناعات التقليدية اليدوية القديمة والعمل على إحيائها، سوف يسهم في الحفاظ على التراث الوطني وإبراز الصورة الحضارية لسورية.

المراجع:

[1] ملتقى الاستثمار السياحي، دليل الاستثمار السياحي الصادر عن وزارة السياحة، 2007.

[2] بيانات تجميعية من المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء (1995-2005).

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، الكويت، 47.

[4] زريق عبد الوهاب، منتدى الاستثمار في شمال أفريقيا، المركز الأنمائي، نشرة التنمية، العدد (8) ديسمبر 2002 (اليونيسكو)، 1.

[5] شهاب، عماد: 2005، مؤتمر السياحة العربية، اللاذقية، 1-3 شباط.

[6] المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، 2005، جدول (8/36، 8/10).

[7] ملتقى الاستثمار السياحي، المصدر السابق، العام 2007.

[8] ملتقى الاستثمار السياحي، دليل الاستثماري السياحي الصادر عن وزارة السياحة، العام 2005و 2006.

[9] ملتقى الاستثمار السياحي، المصدر السابق العام 2008.

[10] المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، 2007، 274-278.

[11] زريق، عبد الوهاب، مرجع سابق، 3.

[12] الزوكة، محمد خميس ، *صناعة السياحة من المنظور الجغرافي*، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994، 258.

[13]NEGIJ, *Tourism and travel: concepts and principles*, 1990, 74.

[14] الخزان، محمد حسن: ، *صناعة السياحة في اليمن، دراسة تحليلية مقارنة مع سورية*، رسالة دكتوراه، دمشق،2007، 44.

[15] اللجنة الاجتماعية الاقتصادية لغرب آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، 1997، الجزء الثاني، 54.

[16] عبد الحق، عادل: 1998، *السياحة والآثار في سورية*، وزارة السياحة، سورية، 36.

[17] الخزان، محمد حسن: سبق ذكره، 40.

المصادر الإحصائية:

- المجموعات الإحصائية للأعوام 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.
- وزارة السياحة، مديرية التخطيط.
- تقرير هيئة الاستثمار السنوي، الصادر عن هيئة الاستثمار السورية لعام 2008.
- تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي حول التطورات المتوقعة للسياحة في سورية، العام 2008.